من قضايا «القول» عاملاً ومعمولاً

دكتور
محمود عمر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

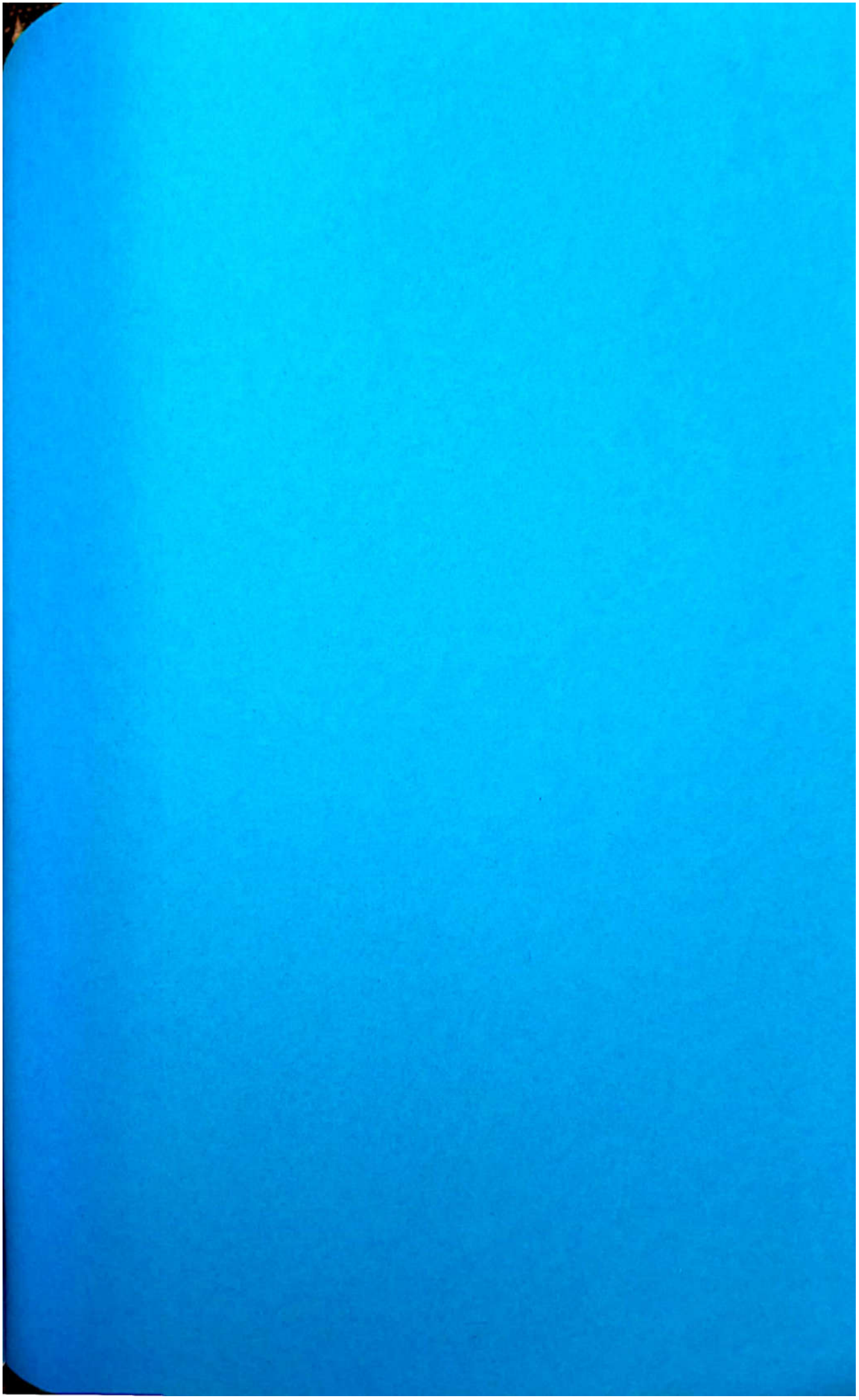

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من قضايا « القول » عاملا ومعمولا

الدكتور / محمود عمر

المدرس بقسم النحو والصرف والعروض

بكلية دار العلوم- جامعة القاهرة – فرع الفيوم

مـــن تعريفات «القول» أنه « اللفظ الدال على معنى » ، ويصدق على ما اصطلحوا على تسميته «الكلمة ، والكلام ، والكلم » [١]، لذا تجده حدا فى تعريف كل منها مقيدا بقيد أو أكثر :

- فأحسن حدود الكلمة أنها : « قول مفرد مستقل أو منوى معه »[٢].
- وأحســن حــدود الكلام وأخصرها « أنه قول مفيد» ، ويرادفه – عند بعض النحويين – ما يعرف بالجملة [٣].
- ويعرف الكلم بأنه « القول المركب من ثلاث كلمات فصاعدا،أفاد أم لا»[٤]

ولــيس مــن أهداف هذا المبحث مناقشة هذه التعريفات – ونحوها – مما يغلــب أن يفتــتح به النحاة مؤلفاتهم ، أو يعقدوا لــه بابا لشرح هذه التعريفات وبــيان محترزاتها ، وعرض الفروق بين القول والكلام، وما بينهما من عموم وخصوص ، ونحو ذلك ؛ فإن قضايا «القول» المهمة لا تندرج تحت هذه الأمور التى لا مزيد على ما قيل فيها ، ولا طائل نافعا فى تكرارها .

ولــيس يعقل – كذلك – أن يكون موضوع البحث هو « القول» كما عرفه ابن جنى بأنه«كل لفظ مذل به اللسان تاما كان أو ناقصا...»[٥]، فإن هــذا أوســع مــن أن يحاط به فى مجلدات ، فضلا عن بحث كهذا هدفه الأساســى محاولــة تعــرف أهم قضايا «القول» – وما يشتق منه – فى الاستعمال اللغوى ، وتعرف أهم الوظائف أو المعانى النحوية التى له تأثير فيها من حيث كونه عاملا ، أو معمولا لغيره ، وهى قضايا منبثة فى كتب الــنحو، متفرقة فيها على أبواب شتى، وبين المدرستين البصرية والكوفية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نـــزاع فـــى بعضها يمكن- أو يحسن - جمعها، أو جمع أهمها فى مبحث كهذا.

وإذا كـــان الـــنحاة - غـــير ابن مضاء القرطبى - مجمعين على أن العامل هو محدث الإعراب أو مقتضيه (٦) فالمعمول هو ما يقبل هذا التأثير الإعرابى الذى يحدثه العامل.

ويمكـــن إجمال أهم قضايا «القول » من هاتين الجهتين فى النقاط التالية :

أولا : أ- الأصل فى القول أن يحكى به الكلام : إعمال القول فى الكلام أو الجمل .

ب- كيفية الحكاية بالقول .

جـــ الحكاية بالقول المضمر :

١- إضماره خبرا .
٢- إضماره صفة .
٣- إضماره حالا .
٤- إضماره صلة .

د- حذف معمول القول المحكى به .

هـــ- حذف عنصر من عناصر المقول .

و - ما يجرى مجرى القول فى الحكاية .

ثانيا - ما يجرى القول مجراه : إعمال القول فى مفعولين .

ثالثا - إعمال القول فى المفردات.

رابعا - إضافة القول إلى معموله .

خامسا - زيادة القول

ويمكن عرض هذه النقاط بشىء من البسط على النحو التالى :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولا : أ- الأصل فى «القول » أن يحكى به الكلام : إعمال « القول» فى الكلام أو الجمل .

قال سيبويه : « واعلم أن[قلتُ] إنما وقعت فى كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنما تُحكى بعد القول ما كان كلاما لا قول [كذا] ... وكذلك جميع ما تصرف من فعله » (٧).

ويعرَّف الكلام – الذى يحكى بالقول – بأنه « كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذى يسميه النحويون الجمل »(٨) ، وتعرف الجمل بأنها «القول المركب» (٩) ، وهذا يعنى أنه لابد فى الكلام – أو الجملة- من التركيب ، أو الإسناد ، أى لابد من وجود كلمتين – على الأقل – تسند إحداهما للأخرى ،من نوع خاص من الكلمات ، لأنه « لا يتأتى إلا فى اسمين أو فى فعل واسم »(١٠) ، ولهذا نشأت فكرة « التقدير» ، أى تقدير محذوف من فعل أو مسند إليه ، أو ضمير مستتر أو نحو ذلك مما يفترضه النحاة عندما يصادفون كلمات مفردة – أى خالية من التركيب أو الإسناد – لكنها تؤدى معنى مستقلا أو فائدة يحسن السكوت عليها ، فتقوم فى ذلك مقام الجمل ذات الإسناد أو التركيب ، كما فى نحو : سبحان الله ! ، وا أسفاه ، ونحو كلمة [زيد] فى جواب استفهام مثل : من فعل كذا ، ولهذا يقال إن اللغوى الحديث يرى – استنادا إلى عادات المتكلمين – أن «الجملة فى أقصر صورها هى أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر » وكل ما «يجب أن يشترط فى الكلام لئلا يكون لغوا هو حصول الفائدة وتمامها ، ويتحقق هذا الشرط فى كثير من العبارات التى لا يعدها اللغويون جملا» (١١) ، أى مركبة من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كلمتيــن – علــى الأقل – أسندت إحداهما للأخرى ، وبتعبير آخر فالجملة «هى وحدة الكلام الصغرى ، أو هى الحد الأدنى من اللفظ المفيد » (١٢).

ويــبدو أن ابــن جــنى كان يرى ذلك ؛ فإنه مثّل للكلام الذى يسميه النحويون الجمل – فضلا عن تمثيله له بما يعرف بالجملة الاسمية والجملة الفعلــية – بكلمــات مفردة خالية من التركيب أو الإسناد ، ولم يقدّر معها محذوفــا ، ولم يشترط تركيبا ، فمثّل بما يعرف بأسماء الأفعال نحو : مَهْ ورُوَيْــد ، وبمــا يعرف بأسماء الأصوات نحو : حاءِ وعاءِ ، وبما يجرى مجــراها نحو : حسٌ ، ولَبٌ [بمعنى لبيك فى بعض لغات العرب] ، بل قــال صــراحة : إن « كل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام» ، وذهب إلى أن القول التام «هو المفيد» وعنى به « الجملة وما كان فــى معــناها مــن نحو صَهٍ وإيهٍ » (١٣) ، فالمهم فى الجملة أو الكلام هو الاســتقلال بالفــائدة حــتى وإن لم يتحقق التركيب أو الإسناد ، وقال فى موضــع آخــر : إن الكــلام فى لغة العرب « عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوســها المســتغنية عن غيرها ، وهى التى يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها » (١٤)، أى على اختلاف أنماطها واللفظ الذى ســيقت بــه حتى ولو كان كلمة واحدة ، وليس المقصود بتركيبها الإسناد فيها، بدليل أنه مثّل للكلام أو الجمل بأسماء الأصوات (١٥) كما مر ، وهى – فى عرف النحاة – أسماء لا تحتمل التركيب أو الإسناد ، قال أبو حيان: « وهــى مفــردة مبنية لشبهها بالحروف ، لكونها لا عاملة ولا معمولة ، **وليســت مركبة** ، بخلاف أسماء الأفعال لتحملها الضمير أو رفعها الفاعل الظاهــر ، **بــل هى شبيهة بالأسماء المفردة قبل العقد والتركيب** ، نحو : زيد، بكر ، خالد ... » (١٦).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فالأصل – إذن – فى استعمال القول وما تصرف منه أن يحكى به الكلام المفيد ، سواء تركب من كلمتين أو أكثر ، أو كان لفظا واحدا غير مركب فى الظاهر أو التقدير ، وسواء سمى كلاما أو جملة ، فالشرط هو التمام وعدم النقص ، والإفهام وعدم الإبهام ، فصورة الجملة « ما كان من الألفاظ قائما برأسه ، غير محتاج إلى متمم له ، فلهذا سموا ما كان من الألفاظ تاما مفيدا كلاما [١٧] » ، وإن خلا من التركيب أو الإسناد .

وعلى هذا فالقول الواحد يجوز أن يحكى به الحد الأدنى من اللفظ المفيد ، أو الذى يقوم مقام الجمل فى الإفادة ، كما فى قوله تعالى : ﴿ فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾ (الإسراء: ٢٣) وكما فى نحو : يقال للطفل كخ أو إخ ، وللبغل عَدَسْ ، وللبعير : نِخْ ، ويقول الغراب : غاق ، والماعز : ماء ، ونحو ذلك من حكاية الأصوات بالقول، كما يجوز أن يحكى به جمل كثيرة العدد من الجمل التوام ، لأن المراد بالجمل – هنا – جنسها « مفردها ومثناها ومجموعها » [١٨] ، وقد تتنوع أنماطها باعتبارات مختلفة ؛ كأن تكون خبرية أو إنشائية ، بسيطة أو مركبة من حيث مبناها [١٩] ، وقد تتنوع صيغة القول من الناحية التصريفية ، ويتضح هذا فى الأمثلة التالية:

- ﴿ وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ * يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ * مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ * وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ * تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ * لا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلا فِي الْآخِرَةِ وَأَنَّ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مَـرَدَّنَا إِلَى اللَّهِ وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ * فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ (غافر ٣٨-٤٤)

والقول بصيغة الماضى فى المثال السابق .

ومثال الحكاية بالقول فى صيغة المضارع :

- « ... يَقُولُـونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَـنَّ مَعَكُـمْ وَلا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَداً أَبَداً وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ» (الحشر: ١١)

ومثال الحكاية بالقول فى صيغة الأمر :

- ﴿ قُـلْ يَاأَيُّهَـا الْكَافِرُونَ* لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ *وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ* وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدتُّمْ* وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ* لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (الكافرون ١-٦)

ومـثال الحكايـة بالقول فى صيغة المصدر : ﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾(الرعد: ٥)

ومـثال الحكاية بالقول فى صيغة اسم الفاعل :﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ (الأحزاب:١٨)

ومثال الحكاية بالقول فى صيغة اسم المفعول : « مقول لديهم لا زكا مال ذى بخل » (٢٠)

ب- *كيفية الحكاية بالقول*

الأصـل أن يحكـى لفظ الكلام – أو الجمل – كما سمع ، وأجمعوا على جواز الحكاية بالمعنى ، وإذا وقع لحن فيما يراد حكايته حكى بمعناه دون لحـن ، وأجـاز بعضهم حكايته بلفظه الملحون دون تصحيح، ومنعه آخرون ، وإذا حَكَيْتَ كلام متكلم عن نفسه نحو : انطلقتُ ، فلك أن تحكيه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بلفظــه دون تغيــير ، فتقول : قال فلان : انطلقتُ ، ولك أن تَحكيه بمعناه دون الــتزام بنصــه ، فتقول : قال فلان : انْطَلَقَ ، أو إنه انطلق ، أو هو منطلق أو نحو ذلك [٢١].

جـ الحكاية بالقول المضمر

يقتضى كلام بعض النحويين أن القول يعمل فى الجمل التى تحكى به وهو ظاهر بلفظه ، « قال أبو القاسم ... فإن تكلم بكلام قد عمل فيه عامل ظاهر فأعدت الجملة حكيتها على حالها .

قال المفسر : كذا وقع فى النسخ ، والوجه أن يقال ظاهر أو مضمر، أو يسـقط [ظاهــرا] من الكلام ، لأنه لا معنى لتخصيص العامل الظاهر دون المضمر ، لأن الجملة تحكى مع العامل المضمر كما تحكى مع العامل المظهر ... قال الشاعر :

إذا جئت بــوابًا له قال مرحبا ألا مرحبٌ واديك غير مُضيَّقِ

وعلى هذا تأويل بعض النحويين قول الراجز :

تعــرَّضتْ لى بمكان حِــلّ تعرُّض المهــرة فى الطِّوَلّ

تعرضا لم تأل عن قتلاً لى

قالوا أراد أنه لما رأته قالت : قتلاً قتلاً – أى اقتلوه ، فحكى كلامها»[٢٢]

والواقــع أن جمهــور الــنحاة لا يشترطون لإعمال القول إظهاره بلفظه، بل أعملوه مضمرا فى مواضع كثيرة وجدوا فيها كلاما لايصلح – من جهة المعنى أو الصنعة النحوية – إلا أن يكون محكيا بالقول ، ولما لم يجدوه ظاهرا قدروه ، وكان معموله المذكور قرينة لفظية تدل عليه ، سواء كان «القول» المقدر ركنا أساسيا فى تكوين الجملة أو فضلة فيها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والمقصـــود بالركن الأساسى فى الجملة ما يسمى بالعمدة ، كالمبتدأ والخـــبر فـــى الجملة الاسمية ، والفعل وفاعله أو ما ينوب عنه فى الجملة الفعلـــية ، والمراد بالفضلة غير هذه العمد مما « يستقل الكلام دونها »[٢٣] لكـــنه قـــد يختل بغير وجودها إما من جهة المعنى ، وإما لأنها تسد مسد عمـــدة، فهـــى فضلة بمعنى أنها زائدة على البناء الأساسى للجملة بنوعيها [الاسمية والفعلية] [٢٤].

ولا خـــلاف بين النحاة القدماء ولا بين الباحثين المحدثين فى جواز حذف بعض عناصر الكلام أو الجمل –عمدة أو فضلة – فالحذف قد يتطلبه الاســـتعمال اللغوى ، ولا يعد ذلك سائغا إلا إذا بقى فى الكلام – أو الجملة – بعـــد الحـــذف ما يكفى فى الدلالة على المحذوف ، ويؤدى المعنى دون لَبْسٍ لوجود قرائن لفظية أ معنوية تدل عليه ، وقد يكون الحذف واجبا لكنه خاص بعناصر الإسناد الأساسية غير الفاعل [٢٥].

ولا يستثنى «القول» – عاملا ومعمولا – من هذه الأحكام ، فقد ورد حذفه وتقديره فى مواضع كان فيها ركنا فى الإسناد ، وفى أخرى كان فيها فضـــلة ، وكـــثرت الشواهد المؤيدة لذلك ، ونص عليه كثير من النحاة ، كالفـــراء الذى نص على أن «القول قد يضمر ، ومنه فى كتاب الله شىء كثير» [٢٦] ، وابن جنى الذى صرح بأنه « قد كثر حذف القول من الكلام جدا» [٢٧]

ويلـــزم النحوى النظر فى مثل هذا الحذف أو الإضمار الذى تقتضيه صـــنعته « وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس ، أو معطوفا بدون معطـــوف عليه ، أو معمولا بدون عامل ...» [٢٨] ، كالمقول بدون القول الـــذى يعد تقديره أو إضماره – فى بعض المواضع – وسيلة لرفع الحرج

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الذى يقع فيه النحاة عندما يشترطون شروطا وردت شواهد كثيرة بضدها ، كاشـــتراطهم فى جملة الخبر ، وجملة نعت النكرة ، وجملة الحال والصلة أن تكون خبرية لا إنشائية ، فلما وجدوا فى الاستعمال اللغوى ما يفتقد هذا الشـــرط قدروا القول عاملا فى الجمل الإنشائية التى وقعت – فى الظاهر علـــى ما يرون – فى تلك المواقع حتى يؤول أمرها إلى الإخبار ، فيتحقق الشرط وتستقيم القواعد وتنسجم الآراء [٢٩] ، والقول المقدر عاملا فى هذه الجمـــل معمـــول لغيره فى الوقت نفسه لأنه أحل فى المواقع الظاهرة لهذه الجمل [٣٠].

ومن مواضع إضمار القول وتقديره ما يلى :

١- إضماره خبرا

ورد إضـــمار «القـــول» عاملا فى جملة إنشائية وقعت فى ظاهرها خبرا فى مواضع منها :

أ- مـــنع ابـــن الأنبارى مجئ خبر المبتدأ جملة طلبية «لأنها لا تتحمل الصدق والكذب ، والخبر حقه ذلك ، ورُد بأن المفرد يقع خبرا إجماعا ولا يحتمل ذلك ، وبالسماع ، قال:

قلب من عيل صبره كيف يسلو صاليا نار لوعة وغرام

وقـــال ابـــن السراج : إذا وقعت الجملة الطلبية «خبرا فالقول قبلها مقدر ، فنحو زيدٌ اضربه ، على تقدير أقول لك اضربه ، وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله » [٣١] ، فالقول المضمر عامل ومعمول.

وأجـــاز أبو حيان وقوع الجملة الطلبية خبرا ، خلافا لابن الأنبارى «وليست على إضمار القول خلافا لابن السراج » [٣٢].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب- يصاغ من الفعل الثلاثى التام المجرد اسم منادى على وزن [فَعَالِ] معدولاً عن (فاعِلة) لسب الأنثى مبنيا على الكسر ، نحو : يالكاعِ وباخباثِ ، وقال النحاة إنه لا يستعمل فى غير النداء ، فلما وجدوه خرج عن هذا الاستعمال فى قول الشاعر:

أطوّف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدتــه لكاعِ

-قال بعضهم إنه ضرورة ، وأوّله آخرون على إضمار قول مع حرف النداء ، والتقدير : قعيدته يقال لها يالكاع[٣٣]، وهذا القول خبر للمبتدأ [قعيدته] ، عامل فى جملة النداء [يالكاع] ، وهم مضطرون إلى هذا التقدير لاستقامة القاعدة التى تمنع وقوع النداء خبرا ، وهى قاعدة متفق عليها [٣٤].

جـ - إضمار القول بعد أما

« أمّا : نائبة عن أداة شرط وجملته ... ولابد من فاء تالية لتاليها إلا إن دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾ أى فيقال لهم أكفرتم ...» [٣٥] ، فالفاء لم تحذف استقلالا ، وإنما جاز حذفها تبعا لحذف القول الواقع خبرا للمبتدأ بعد [أمّا] العامل فى جملة الاستفهام . « وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب «أما » لا تحذف فى غير الضرورة أصلا ، وأن الجواب فى الآية (فذوقوا العذاب) ، والأصل فيقال لهم ذوقوا ، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المقول ، وأن ما بينهما اعتراض ، وكذا قال فى سورة الجاثية ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنْتُمْ قَوْماً مُجْرِمِينَ﴾ قال : أصله : فيقال لهم ألم تكن آياتى ، ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة » [٣٦]

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د- أورد ابـن هشـام أحـد عشـر وجها فى تخريج قوله تعالى : ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ منها :

إعـراب (الذيـن) فـاعلا بـ« يقول محذوفا» وإعرابها مبتدأ خبره «قـول محذوف عامل في جملة الاستفهام ، أي يقولون : هل هذا إلا بشر مثلكم» . (٣٧)

وأجـاز في موضع آخر أن تكون جملة الاستفهام مرادًا بها النفي ، ولا محـل لهـا مـن الإعـراب مفسرة للنجوى ، أو بدلا منها على رأي الكوفيين الذيـن يجيزون أن يعمل ما فيه معنى القول في الجمل، أو هي معمولـة لقـول محذوف يعرب حالا (٣٨) وذلك على رأى البصريين الذين يضمرون القول بعد ما يؤدي معناه ، كما سيأتي :

والملحـوظ – هنا- أن القول المضمر على تقديره عاملا في جملة الاستفهام أو رافعا لفاعل – هو في الوقت نفسه معمول لغيره إما خبرا وإما حالا ، لكنه في جملة الحال مقدر فعلا ، أي هو ركن في الإسناد في جملة فضـلة ، وهـذا مـثال – أيضا – للموضع الذي تعددت ف الأبواب التي أضمر فيها القول العامل في محكى به مذكور، وتعدد موضعه هو باعتباره معمولا لغيره تبعا لمقتضى المعنى وصناعة النحو .

٢- إضمار القول صفة

يشترط « في الجملة التي تقع صفة أن تكون محتملة للصدق والكذب تحرزا من الأمر والنهي والاستفهام ... فإن هذه الجمل لا تقع صفات ... لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطـب له ليست لمشاركه فى اسمه ، والأمر والنهى والاستفهام ليست

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بـأحوال ثابتة للمذكور يختص بها إنما هو طلب واستعلام لا اختصاص له بشخص دون شخص ، فأما قول الشاعر أنشده الأصمعى :

حتى إذا جنَّ الظلام واختلط جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط

... إنما وصف به وهو استفهام على الحكاية وإضمار القول ، كأنه قـال جـاؤا بمذق مقول فيه ذلك » [٣٩] ، والقول المضمر عاملا فى جملة الاسـتفهام على هذا التقدير نعت مفرد ، وقدره آخرون جملة بعد النكرة هكـذا « يقـول من رأه هل رأيت الذئب قط » [٤٠] ، وهو أنسب لمشاكلة جملة الاستفهام ، ولأنهم يشترطون الإخبار فى النعت الجملة لا المفرد.

- ونحـو هـذا قـول الشاعر : (فإنما أنت أخ لا نعدمه) ، فقد خرج «على إضمار القول ، أى أخ مقول فيه لا جعلنا الله نعدمه » [٤١] .

ولو قدر النعت جمله هكذا : نقول فيه لانعدمه ، لكان أنسب كما مر فى الشاهد السابق .

- ونحوه – كذلك – ما قيل فى قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ (الأنفال:٢٥)

إذ قـيل إن [لا] ناهـية وأكد الفعل بعدها بالنون ، « ولكن وقوع الطلـب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمار القول ، أى واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك ... » ، وقيل [لا] نافية والجملة خبرية صفة لفتنة، ولا حاجة لإضمار القول ، لكن دخول النون –عندئذ – شاذ سوغه تشبيه [لا] النافية بـ [لا] الناهية [٤٢].

ويمكـن حمل الوجوب فى قوله « فوجب إضمار القول » على أحد وجهين أو كليهما :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأول – وهـو ظاهـر – وجـوب إضـمار عامل خبرى فى الجملة الإنشائية لتحقيق شرط الإخبار فى جملة النعت [وكذلك جملة الخبر – كما مر – وجملة الحال والصلة كما سيأتى] ، مع أن حذف النعت – فى أصله – جائز وإن كان قليلا (٤٣) ، لكن إضمار العامل الخبرى واجب – نحويا – لتحقيق هذا الشرط .

الـثانى : وجـوب تقديـر العامل الخبرى مشتقا من مادة القول دون غيرها، وكذلك يفعلون فى مثل هذه المواضع ، والأنسب ألا يقدر مفردا ، بـل يقـدر فعلا ، فيكون جملة لمشاكلة الجمل الإنشائية التى وقعت – فى ظاهـر الأمر كما يرون – خبراً أو نعتا أوحالا أو صلة ، وهم يشترطون الإخـبار فى الجمل التى تقع فى وظيفة من هذه لا فى المفرد لأنه لا يدل على صدق أو كذب .

وإضمار القول وتقديره كان حجة البصريين فى إبطال شواهد الكوفيين التى استدلوا بها على اسمية [نِعْم وبئس] ، إذ يرى الكوفيون أنهما اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما فى نحو الشواهد التالية :

- قول حسان بن ثابت :

ألستُ بنعْمَ الجارُ يؤلف بيتُه أخا قلةٍ أو مُعدِمَ المال مُصْرِما

- ما حكى من قول أحد الفصحاء : « نعم السَّيرُ على بئس العير»
- مـا حكى عن أعرابى أنه قال – وقد بُشِّر بأنثى – « والله ما هى بنعم المولودة ».

ويرى البصريون أنهما فعلان ، ويبطلون حجة الكوفيين تلك بقولهم إن دخـول حـرف الجر على [نعم وبئس] فى الشواهد السابقة ونحوها لا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يـدل علـى اسميتهما « لأن الحكاية فيها مقدرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة فى فعليته ، قال الراجز :

والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه »

فـلا شـبهة فـى أن [نام] فعل ، ودخول الباء عليه لا يدل على اسـميته ، لأنهـا داخلة فى التقدير على موصوف محذوف أقيمت صفته مقامه ، ثم حذفت الصفة وأقيم المحكى بها مقامها ، والتقدير : ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه ، فـ(ليل) : موصوف حذف ، وأقيمت مقامه صفته وهـى [مقول فيه] ، ثم حذفت الصفة وأقيم مقامها المحكى بها وهو [نام صـاحبه] ، فالباء داخلة فى اللفظ على الفعل، وفى التقدير على موصوف بمقول فيه (٤٤).

وكذلك الأمر فى سائر شواهد الكوفيين السابقة ، فالتقدير فى الأول: ألسـت بجار مقول فيه نعم الجار ،وفي الثانى: نعم السير على غير مقول فـيه بـئس العـير ، وفـى الثالث : والله ما هى بمولودة مقول فيها نعم المولـودة، ثـم حذفت الموصوفات [جار، وعير، ومولودة] فدخل حرف الجـر على الصفة [مقول] ، ثم حذفت هذه الصفة ، وأقيم مقامها المحكى بهـا ، لأن القول يحذف كثيرًا كما يذكر كثيرًا فى القرآن وكلام العرب ، «فلما كثر حذفه كثرة ذكره حذفوا الصفة التى هى مقول فدخل حرف الجر على الفعل لفظا وإن كان داخلا على غيره تقديراً، وهذا ضرب من التوسع بحذف القول وإبقاء المحكى به (٤٥).

٣- إضمار القول حالا

« وأكـثر مـا يكـون ذلك إذا كان قولا أغنى عنه المقول نحو : ﴿وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ أي قائلين ذلك ، ومثله: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾، ويحتمل أن تكون الواو عاطفة و (ربنا تقبل منا) مقول لقول محذوف عائد على إبراهيم وإسماعيل معا ، فى موضع نصب على الحال وتقديره : وإذ يرفعان القواعد قائلين ربنا ... ، ويؤيد هذا الوجه أن كون الواو عاطفة أظهر من كونها للحال ، وظهور فعل القول فى قراءة ابن مسعود « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ويقولان ربنا...»[٤٧] ، وقراءته ﴿ وَالْمَلائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ يقولون أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ ... ﴾(الأنعام: ٩٣) ، واستدل ابن جنى بظهور فعل القول فى هذه القراءة على صحة ما يذهب إليه البصريون «من أن القول مراد مقدر فى نحو هذه الأشياء ... » قال : «وقد رأيت إلى قراءة ابن مسعود كيف ظهر فيها ما نقدره من القول فصار قاطعا على أنه مراد فيما يجرى مجراه » كما فى قراءة ابن مسعود أيضا﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ " قالوا مَا نَعْبُدُهُمْ...[٤٨]﴾، وخرج القول الظاهر فى هذه القراءة المقدر فى قراءة الجماعة المحكى به قولهم : « ما نعبدهم ...» على أنه خبر للموصول (الذين) ، ويحتمل أن يكون الخبر ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ والقول منصوب « على الحال ، أو رفع خبرا أول ، أو لا موضع له بدل من الصلة ، هذا كله إن كان [الذين] للكفار ، والعائد الواو ، فإن كان للمعبودين عيسى والملائكة والأصنام ، والعائد محذوف – أى اتخذوهم – فالخبر (إن الله يحكم بينهم)وجملة القول حال أو بدل » [٤٩].

ونحو هذا من التوسع فى اللغة بحذف القول وإبقاء المقول المحكى به «مجئ الجملة الأمرية حالا فى قوله :

بئس مقام الشيخ أمرِسْ أمرسِ إما على قَعْوٍ وإما اقعنسسِ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أراد بئس مقام الشيخ مقولا فيه أمرس أمرس ، ذم مقاما يقال لـه ذلـك فيه ... وإنما جاءت هذه الأشياء فى غير أماكنها لسعة اللغة وحسن ذلك ما ذكرنا من إضمار القول » (٥٠)

ومنه ما جاء فى قول أبى الدرداء « وجدت الناس أخْبُرْ تَقْلُه ، أى صـادفت الـناس مقـولا فيهم ذلك » (٥١) ، وبعضهم يعرب القول المقدر مفعولا ثانيا للفعل [وجد] ، والمفعول الثانى خبر فى الأصل فيشترط فيه – إذا كـان جملة – أن يكون خبرا لا إنشاء « وذلك أن وجدت كعلمت يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما ، والمفعول الثانى خبر لا يقع فيه من الجمل إلا الخـبرية وقولـه (اخبر تقله) أمر لا يقع خبرا للمبتدأ ، وكذلك لا يقع مفعولا ثانيا لوجدت وإنما ذلك على معنى وجدت الناس مقولا فيهم ذلك»(٥٢)

ولاحـظ أن القـول المضمر العامل فى الجملة الإنشائية هو – فى الوقت نفسه – معمول على هذا التقدير ، وتعددت أوجه إعرابه أو تخريجه بين كونه حالا أو خبرا أو بدلا أو مفعولا ثانيا تبعا لتعدد المعانى ومعطيات الصنعة النحوية ولم يقدر عامل آخر من غير مادة القول على كل وجه .

٤- إضمار القول صلة

يشـترط فى جملة الصلة ما يشترط فى جملة نعت النكرة ؛ بحيث تكون مما يوضح ويبين ، وهى الجمل المتمكنة فى باب الخبر التى تحتمل الصدق أو الكذب (٥٣) ، وما ورد على خلاف ذلك فمؤول كقول الشاعر:

وإنى لـراج نظرة قِبَل التى لعلى – وإن شطت نواها – أزورها

« وتخريجه على إضمار القول ، أى قبل التى أقول لعلى ...»(٥٤)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأجاز بعضهم أن تصدر جملة الصلة بلعل ، كما في هذا الشاهد ، وخرجه الكوفيون على أن الصلة (أزورها) وخبر (لعل) مضمر والجملة اعتراضية[٥٥].

ففي المواضع السابقة – ونحوها – وقعت جملة إنشائية – في ظاهر أمرها – موقع الخبر أو الصفة أو الحال أو الصلة ، وجمهور النحاة يشترطون في الجمل في هذه المواقع أن تكون خبرية ، ولكي يتحقق هذا الشرط قدروا القول عاملاً في هذه الجمل معمولا لغيره في هذه المواقع ، وإذا كان صلة فلا محل له من الإعراب كما هو مشهور.

ء- حذف معمول القول المحكى به

وقد يحذف الكلام المحكى بالقول لظهوره ، فيغنى القول عنه ، أو يكون دليلاً عليه ، ومن ذلك قول الشاعر :

لنحن الألى قلتم فأنى ملمتم برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا

والتقدير : قلتم نقاتلهم [٥٦] ، ويلاحظ أن المقول المحذوف عنصر في جملة الصلة ، ولذا قيده بعض النحاة بكونه كذلك ، نحو قول الآخر :

لمَ يا عمرو لمْ تَعُذْ بالذى قلـ ـتَ فتلقاه إذ خذلت نصيرا

والتقدير : « قلتَ (كذا) إني أعوذ به ، أو قلتَ إني عائذ به »[٥٧].

وقال ابن هشام في مواضع حذف المفعول به : «ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول » واستدل بقوله تعالى :﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا ﴾ ، ففي هذه الآية «قولان» :

الأول : قال موسى ، ومقوله ما بعده

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جامعة الفيوم
المكتبة
كلية

الثانى : أتقولون ، ومقوله محذوف ، والتقدير : أتقولون للحق لما جاءكم (هو سحر) ، فحذف مقول الثانى والدليل عليه الاستفهام الإنكارى «أسحر هذا» . وهو مقول القول الأول [٥٨].

والمفعول به – من حيث بناء الجملة – فضلة لا بمعنى أنه زائد بحيث يستوى ذكره وحذفه ، ولكن بمعنى أنه ليس عنصرا أساسيا فى بناء الجملة ، بل قد لا يستقيم المعنى بدونه – كما مر[٥٩] ، وحذف الفضلة جائز بشرط ألا يكون فيه « ضرر معنوى – أو صناعى » [٦٠] ، أى من جهة الصنعة النحوية.

هـ- حذف عنصر من عناصر المقول

١- وقد يكون المحذوف من جملة المقول عنصرا أساسيا فى الإسناد ، أى قد يكون أحد ركنى جملة المقول ، ويحتاج حذفه عندئذ لدليل من الحال أو المقال يدل عليه ، كما فى قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ أى سلام عليكم أنتم قوم منكرون ، فحُذف خبر (سلام) ومبتدأ (قوم) [٦١]

ويكثر حذف المبتدأ جوازا بعد القول ، ومن ذلك ما فى قوله تعالى:

- ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ ، أى قالوا هو أساطير الأولين .
- ﴿... إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ أى قالوا : هو ساحر ...
- ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ أى : هم ثلاثة .. هم خمسة .. هم سبعة ...
- ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ﴾ أى قالوا هى أضغاث أحلام [٦٢]

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وحـــذف المبتدأ فى هذه الشواهد ونحوها جائز للإيجاز ، والتركيب الباقى بعد الحذف يدل على المحذوف لأن البنية الأساسية للجملة لا تستقيم إلا بتقديره .(٦٣)

٢- وقـــد لا يكـــون المحذوف من جملة المقول ركنا أساسيا فيها ، ولكـــنه عامل حذف وبقى عمله فيما بقى منها ، ومن ذلك أن بعض النحاة يجـــيز حـــذف لام الطلب وإبقاء عملها جزم المضارع فى النثر مطلقا بعد الأمر من القول، وجعل منه ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾ (٦٤) ، أى ليقيموها، وزاد بعضهم « أن ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى، كقوله :

قلت لبواب لديه دارهـــا تِأذنْ فإنى حَمْؤها وجارها

أى : لـــتأذنْ فحـــذف اللام وكسر حرف المضارعة ، قال وليس الحذف لضرورة لتمكنه من أن يقول : إيذن » (٦٥)

وجمهور النحاة على أن جازم (يقيموا) فى الآية السابقة شرط مقدر بعـــد (قـــل) ، وأبطلـــه ابن مالك « لأن تقديره يستلزم ألا يتخلف أحد من المقـــول لـــه ذلك عن الأمتثال ولكن التخلف واقع ، ونقل ابن هشام عن المبرد أن الجزم فى جواب أمر مقدر غير الأمر الظاهر (قل) ، والتقدير : قـــل لهـــم أقـــيموا يقيموا ، ورده ابن هشام بأن « الجواب لابد أن يخالف المجاب : إما فى الفعل والفاعل نحو : ائتنى أكرمك ، أو فى الفعل نحو : أسلم تدخل الجنة ، أو فى الفاعل نحو قم أقُم ، ولا يجوز أن يتوافقا فيهما ، وأيضا فإن الأمر المقدر للمواجهة ويقيموا للغيبة » (٦٦).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و- ما يجرى مجرى القول وأثره فى الظواهر النحوية واختيارات النحاة

١- يرى الكوفيون أنه يلحق بالقول فى حكاية الجمل به ما كان فى معناه كالنداء والدعاء والوصية والقراءة والوحى ، ونحو ذلك مما يؤدى معنى القول ولم يتضمن حروفه .

٢- ولا يجيز البصريون ذلك ، ورأوا أن الجمل بعدما يتضمن معنى القول محكية بقول مضمر ، للتصريح به فى نحو قوله تعالى :

- ﴿ إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيّاً * قال رب..»
- ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ (٦٧)

وكان للرأيين أثر فى التطبيق على النصوص تخريجا وتوجيها ، ومن ذلك :

أ- قرئ : ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ...﴾ بكسر همزة (إن).

وخرج على إجراء [شهد] مجرى [قال] ، لأن الشهادة فى معنى القول ، فكسرت الهمزة بعد [شهد] كما تكسر بعد [قال] ، وقيل هما بمعنى واحد فى لغة قيس بن عيلان(٦٨)، وإذا صح هذا فكسر الهمزة وفتحها فى هذا ونحوه جائز صنعة لوروده لغة .

ب- وقرئ : ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى ﴾ بكسر همزة (إن) ، وهذا عند البصريين على إضمار القول ، أى فنادته ... وقالت إن ... « وعند الكوفيين لا إضمار ، لأن غير القول مما يكون فى معناه كالنداء والدعاء يجرى مجرى القول فى الحكاية، فكسرت بنادته لأن معناه قالت له » (٦٩).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جـ- وقـرئ : « فدعا ربه إنى مغلوب فانتصر» بكسر همزة (إن) ، وهـو « على إضمار القول على مذهب البصريين أو على إجزاء الدعـاء مجرى القول على مذهب الكوفيين » [٧٠] ، وذكر سيبويه أن من كسـر الهمزة «أراد أن يحكى » [٧١] دون أن يحدد ما حُكِيَ به أهو [دعا] أم [قال] مضمرًا.

ورَأْىُ الكوفيين فى هذا ونحوه أولى لسلامته من الإضمار [٧٢]

د- وقرئ فى : ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ ﴾(هود: ٤٢)- قرئ : ابناه.

قـال أبـو الفتح « يريد الندبة ... وهو على الحكاية ، أى قال له يا ابناه ، على النداء ، ولو أراد حقيقة الندبة لم يكن بد من أحد الحرفين : يا ابناه ، أو : وا ابناه » [٧٣] ، وقيل على الندبة والرثاء . [٧٤]

٣- ومذهـب البصـريين أن [أنْ] تـأتى مفسرة بمنزلة [أى] بعد جملة مضمنة معنى القول دون حروفه،وهذا مجمل ما يشترط لذلك، وفصله ابن هشام[٧٥] على النحو التالى :

الشـرط الأول : أن تسبق(أَنْ) بجملة ، لذا غلط من عدها مفسرة فى قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾(يونس: ١٠)

الثانى : أن تتأخر عنها جملة ، فلا يجوز : «ذكرت عسجدا أنْ ذهبا» ، بل يؤتى بأى أو يترك حرف التفسير.

الثالث : أن يكون فى الجملة السابقة ما ضمن معنى القول ، ولذا رد رأى مـن اعتـبرها مفسـرة فى قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً ﴾ (النحل: ٦٨)

لأن الوحى – هنا- إلهام باتفاق ، وليس فى الإلهام معنى القول ، فهى على هذا مصدرية ، والباء قبلها مقدرة ، أى باتخاذ الجبال بيوتا .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرابع : ألا يكون فى الجملة السابقة أحرف القول ، وأجاز بعضهم أن تأتى بعد صريح القول ، وأجازه آخرون بعد القول المؤول بما يؤدى معناه كما فـى قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾(المائدة: ١١٧) وذلـك على تأويل القول بالأمر ، أى ما أمرتهم إلا بما أمرتنى به، واستحسنه ابن هشام قائلا : « وعلى هذا فيقال فى هذا الضابط : ألا يكون فـيها حروف القول إلا والقول مؤول بغيره » ، ومن أمثلة ما اجتمعت فيه الشروط وعدت [أنْ] مفسرة فيه :

- ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾(المؤمنون: ٢٧)
- ﴿وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ... ﴾ (الأعراف: ٤٣)
- كتبت إليه أنْ ما أنت وهذا .

وتحتمل أن تكون [أنْ] مصدرية وحرف الجر [الباء] مقدر قبلها ، وهذا ما يراه الكوفيون إذا إنهم ينكرون [أن] التفسيرية ألبتة ، وهو – عند ابن هشام – «مـتجه ؛ لأنه إذا قيل «كتبت إليه أن قم » لم يكن [قم] نفس [كتبت] ، كمـا كان الذهب نفس العسجد فى قولك : هذا عسجد أى ذهب ؛ ولهذا لو جئت بأىْ مكان «أنْ» فى المثال لم تجده مقبولا فى الطبع » [٧٥].

وأجـاز سيبويه فى نحو : (كتبت إليه أن افعل وأمرته أن قم) أن تكـون [أنْ] تفسيرية ، وأن تكون مصدرية بدليل إمكان دخول الباء عليها فـنقول : أوعزت إليه بأن افعل [٧٦]. وهو رأى الكوفيين[٧٧] الذى فصله الفراء فقال [٧٨] «إذا كان الموضع فيه ما يكون معناه معنى القول ثم ظهر فيه [أنْ] فهى منصوبة الألف [يقصد المصدرية مفتوحة الهمزة] ، وإذا لم يكن ذلك الحرف يرجع إلى معنى القول سقطت [أنْ] من الكلام ، وأضمر القول:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومـن الأول : وهـو الـذي بمعني القول ، وتظهر بعده [أنْ] المصدرية مفتوحة الهمزة :قوله تبارك وتعالى :

-﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ ...﴾ [نوح١] الرسالة قول.

- ﴿ فَـانْطَلَقُوا وَهُـمْ يَتَخَافَتُونَ*أَنْ لا يَدْخُلَنَّهَا ﴾(القلم: ٢٣،٢٤)، التخافت قول.

- ﴿ فَـأَذَّنَ مُـؤَذِّنٌ بَيْـنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾(الأعراف: ٤٤) ، الأذان قول

-﴿ وَآخِـرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ... (٧٧) [يونس ١٠] الدعوى -في الأصل قول.

و[أنْ] المظهرة – هنا –هى المصدرية والباء قبلها مقدرة ، وحذفها جائـز، وكذلـك كل كلام فيه معنى القول يجوز إظهار (أن) بعده ويجوز حذفها وبالوجهين قرئ فى قوله تعالى " ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ أَنْ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾(البقرة: ١٣٢) والقراءة العامة بدون (أنْ) ، قـال الفـراء فـى قراءة من أثبتها :" يوقع وَصَّى على "أنْ" يريد وصـاهم بأن ، وليس فى قراءتنا "أن" وكل صواب " لأن الوصـية بمعنى القول يجوز إظهار (أن) المصدرية بعدها ، ويجوز حذفها .

ومن الثانى : وهو ما ليس فيه معنى القول ولا تدخله [أنْ] ويضمر القول بعده : قوله تعالى :

﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا﴾ (السجدة: ١٢)

ليسـت (أبصرنا) بمعنى [قلنا] ،فأضمر القول وأسقطت[أن]"لأن ما بعد القول حكاية (لا تحدث معها أن) ، والمعنى : يقولون ربنا من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ﴾(الأنعام: ٩٣)

والمعنى "يقولون أخرجوا..

- ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾(البقرة: ١٢٧) "معناه :يقولان ربنا تقبل منا ، وهو كثير [٧٨]

والقول الذى أضمره الفراء وقدره فى الآيتين الأخيرتين ظهر فى قراءة ابن مسعود ومصحفه ، واستدل به أبو الفتح [٧٩] على صحة رأى البصريين «من أن القول مراد مقدر فى نحو هذه الأشياء ، وأنه ليس كما يذهب إليه الكوفيون من أن الكلام محمول على معناه دون أن يكون القول مقدرا معه ، وذلك كقول الشاعر:

رجْلان من ضبة أخبرانا إنا رأينا رجلا عريانا

فهو عندنا نحن على قالا : إنا رأينا ، وعلى قولهم لا إضمار قول هناك ، لكنه لما كان أخبرانا في معنى قالا لنا صار كأنه :قالا لنا ، فأما على إضمار قالا فى الحقيقة فلا ، وقد رأيت إلى قراءة ابن مسعود وكيف ظهر فيها ما نقدره من القول ، فصار قاطعا على أنه مراد فيما يجرى مجراه ، وكذلك قوله : [يدعون عنتر والرماح كأنها] ، فيمن ضم الراء من عنتر،أى يقولون يا عنترُ، وكذلك من فتح الراء وهو يريد يا عنترة...»[٨٠]

ويبدو الخلط واضحا فى كلام ابن جنى ؛ فإن الكوفيين - ويمثلهم الفراء هنا - يضمرون القول ويقدرونه كما يفعل البصريون لكن بعد ما لا يؤدى معنى القول -كما سبق - أما ما يؤدى معناه فإنهم يجرونه مجراه.

وخلاصة القول فى الجملة ، أو الجمل المحكية بالقول أو بمرادفه - فى مذهب الكوفيين -ما يلى :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ- الجملـــة – أو الجمل – المحكية بالقول وما يشتق منه فى محل النصب مفعـــول به ، على رأى جمهور النحويين – وقيل محلها النصب باعتبارها مفعولا مطلقا نوعيا ككلمة [القرفصاء] فى نحو : قعد القرفصاء ، لأنها دالة علـــى نوع معين من القول ، أو هى القول نفسه ، وصوب ابن هشام رأى الجمهور (٨١) .

ب- الجملة – أو الجمل – الواقعة بعدما يرادف القول ، وهى على نوعين:

الأول : ما ذكر معها حرف التفسير ، نحو :

وترمينني بالطرف أى أنت مذنب وتقلينني ، لكنَّ إياك لا أقلى

ونحو : كتبت إليه أن افعل ، إذا لم يقدر حرف الجر قبل [أنْ]

والجملة فى هذا النوع مفسرة للفعل ولا موضع لها.

والجملة المفسرة "هى الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه " ولا محل لها من الإعراب (٨٢)

الثانى : ما لم يذكر معها حرف التفسير ، نحو :

-﴿وَوَصَّـــى بِهَـــا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾ [البقرة :١٣٢]

- ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾[هود : ٤٢]

-﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾فى قراءة من كسر الهمزة[القمر:١٠]

- رجلان من مكة أخبرانا إنا رأينا رجلا عريانا

بكســـر الهمـــزة.وهذه الجمل فى محل نصب اتفاقا إما بالفعل المذكور المـــؤدى معنى القول كوصى ونادى ودعا وأخبر ونحوها ، وهذا رأى الكوفيين ، وإما بقول مقدر ، وهذا رأى البصريين (٨٣)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والجملة – أو الجمل المحكية بالقول أو بما يرادفه واقعة فى موقع المفـــردات أو معاقـــبة لهـــا ، وهـــذا متاح فى نظام اللغة أن تشغل بعض الوظائف النحوية إما بمفرد وإما بجملة تعاقبه(٨٤)

جـــ- قد تقع الجملة بعد القول وليست محكية به ، وهى على نوعين:

الأول :" محكية بقول آخر محذوف ، كقول الشاعر :

قالت له وهْو بعيش ضنك لا تكثرى لَوْمى وخلى عنك

« التقدير :قالت له أتذكر قولك إذ ألومك فى الإسراف فى الإنفاق ، لا تكثرى لومى ، فحذف المحكية بالمذكور ، وأثبت المحكية بالمحذوف »

الثانى "غير محكية ، وهى نوعان ":

أ- «دالـــة على المحكية كقولك : قال زيد لعمر فى حاتم أتظن حاتما بخيلا ، فحذف المقول ، وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الإنكار التى هى من كلامك دونه»

ب- غير دالة عليه نحو :﴿وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾(٨٥)

ثانيا : ما يجرى القول مجراه : إعمال القول فى مفعولين كالظن

قـــد يجـــرى [القول] مجرى [الظن] فيعمل عمله فى المبتدأ والخبر فينصبهما مفعولين كما ينصبهما الظن « لأن القول يدخل على جملة مفيدة فيتصـــورها القلـــب ويترجح عنده ، وذلك هو الظن والاعتقاد ، والعبارة باللســـان عنه هو القول ، فأجروا العبارة على حسب المعبر . ألا ترى أنه يقال :هذا قول فلان ، ومذهب فلان ، وما تقول فى مسئلة كذا ، ومعناه ما ظنك وما اعتقادك ..»(٨٦)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويجرى «القول» مجرى الظن مطلقا بلا شروط فى لغة بنى سُلَيْم ، وهم ناس من العرب يوثق بعربيتهم ، يجعلون باب قلتُ أجمع مثل ظننتُ»[٨٧]

واختلفوا هل يكون هذا الإجراء فى لغة بنى سليم مع بقاء القول على معناه، أو لا يكون حتى يضمن معنى الظن – على قولين ، واستدل من اختار ، الرأى الأول بقول الشاعر :

قالت وكنتُ رجلا فطينا هذا ورب البيتِ إسرائينا

«إذ ليس المعنى على ظننت»[٨٨] [كذا ، والأصح :ليس المعنى على ظنَّتْ]

قيل : ولا حجة فى هدا الشاهد « لاحتمال أن يكون [هذا] مبتدأ و[إسرائين] على تقدير مضاف ،أى مسخ بنى إسرائين ،فحذف المضاف الذي هو الخبر ، وبقى المضاف إليه على جره بالفتحة ، لأنه غير منصرف للعملية والعجمة لأنه لغة فى إسرائيل »[٨٩]

ويجرى «القول » مجرى «الظن» فى لغة سائر العرب غير بنى سليم بشروط ذكرها النحاة ، إذا اختل شرط منها فالحكاية واجبة ، أى يرفع المبتدأ والخبر وتحكى الجملة بالقول واتفقوا على أربعة [٩٠] شروط وإن وقع الاختلاف فى بعض تفاصيلها ، وزاد بعضهم شرطا أو أكثر على هذه الأربعة ، والمتفق عليه ما يلى :

الشرط الأول : أن يكون فعل القول مضارعا

وأجاز بعضهم هذا الإجراء فى الماضى بباقى الشروط ، وأجازه الكوفيون فى الأمر بباقى الشروط أيضا ، كما قول الشاعر :

ومَنْ ينازعْها فقلْه (قد فلج)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

« أى فظـنها [هكـذا ، والأصـوب : فظنه] .. وقال الفراء لم أر العـرب أوقعت القول بالنصب فى شىء من الفعل إلا فى التاء خاطبتْ بها أو أمرتْ ، فإنهم لا يقولون [٩١] : أتقول زيداً منطلقا».

الثانى : أن يكون المضارع للمخاطب.

الثالث: أن يسبقه استفهام بأى أداه .

الرابع :أن يتصل الفعل بالأداه.

ومما اجتمعت فيه الشروط الأربعة ما يلى :

- متى تقول القلصَ الرواسما يحملن أم قاسم وقاسما
- علام تقول الرمح يثقل عاتقى
- حكى "أتقول للعميان عقلا "، أى : أتظن.

ويغـتفر الفصـل بين الاستفهام وفعل القول بالظرف والمجرور ، ومعمـول القـول مفعـولا بـه أو حالا ، وكذا معمول المعمول فى رأى بعضهم، وقيل يغتفر الفصل مطلقا ولو بأجنبى ، ومن ذلك :

- أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم أم تقول البعد محتوما
- أجهالا تقـول بنى لؤى لعمـرو أبيـك أم متجاهلينا

ونحو: أفى الدار تقول زيداً ؟ وأمحمداً تقول هندًا واصلة ؟ والفصل فى هذا المثال بمعمول المعمول الثانى .

ومثال الفصل بأجنبى أ أنت تقول زيداً منطلقا؟[٩٣]

واغتفار الفصل بالظرف والمجرور من مظاهر التوسع فيهما[٩٤] ، وهـذا قائم على أن الفصل بهما وبغيرهما من سائر المعمولات التى يجوز الفصـل بهـا – كأنه لا فصل ، لأنها مؤخرة فى الحكم[٩٥] ، والرتبة وإن تقدمت فى اللفظ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأما علة اشتراط الخطاب "فلأن الإنسان لا يسأل عن ظن غيره ، إنما يسأل عن ظن نفسه "

وأمـــا علة "اشترط الاستفهام فلأن بابه أن يقع محكيا ولا يدخل فى بـــاب الظن إلا مع الاستفهام ، لأن الغالب أن الإنسان لا يسأل عن قوله إذ ذاك ظاهر ، إنما يسأل عما يجنه ، ويعتقده لخفائه " (٩٦)

وذكـــر بعضـــهم أن "لغة لبعض العرب يعملون القول إعمال الظن بشـــرط الاستفهام فقط ، كان للمخاطب أو الغائب. وفى النهاية أن بعضهم ألغى الاستفهام ، فتقول : تقول زيداً منطلقا ، فتبقى الشروط الثلاثة ."(٩٧)

والمتصور أن إلغاء الاستفهام يعنى ترك أدواته لفظا لكنه يمكن أن يعـــبر عـــنه بـــنغمة الصوت ؛ فللتنغيم " وظيفة نحوية هى تحديد الإثبات والـــنفى فـــى جملـــة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام "، ويمكن التعبير عن الاســـتفهام بنغمة صوتية هابطة أو صاعدة حسب أداة الاستفهام المقدرة ، فالمجموعـــة المعنوية من الكلام تنتهى بنغمة هابطة فى الاستفهام الذى لا يـــبدأ بالهمزة أو هل ، وفى الاستفهام المبدوء بواحدة منهما تكون النغمة : «النهائية صاعدة أو ثابتة أعلى مما قبلها » ، فإذا أرد المتكلم إعلام السامع بأن فى نيته الاستفهام بالهمزة أو هل استعمل نغمة صوتية صاعدة أو ثابتة أعلـــى ممـــا قلـــبها، وإذا أراد إعلامه بأنه ينوى الاستفهام بالهمزة أو هل استعمل نغمة صوتية هابطة فى الدلالة على ذلك (٩٨) ، فالنعمة "فى الجملة تعد قرينة من القرائن اللفظية يتوقف عليها أحيانا مدلول الكلام ، وقد تغنى عـــن بعض الأدوات كأدوات الاستفهام مثلا ، والكلام المكتوب مفتقد لهذه القرينة المهمة (٩٩) " إلا أن الدكتور تمام حسان يقول إن التنغيم يكتب" كما تكتب الموسيقى على خطوط أفقيه " ووضع للنغمات رموزًا تكتب"(١٠٠)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وزاد بعضهم شرطا خامسا وهو أن يكون فعل القول للحال لا للاستقبال ، وأنكره أبو حيان [١٠١] مستدلا بقول عمر بن ربيعة :

أما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدارَ تجمعنا

قال أبو حيان : وفيه رد على من اشترط الحال لأنه لم يستفهمه عن ظنه فى الحال أن الدار تجمعه وأحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لأن ظنه فى الحال [١٠٢] ١٠هـ، وهذا مبنى على أن (متى) ظرف لتقول ،قال ابن هشام [١٠٣] والحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول ١٠هـ ، وفيه نظر لأن تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام إلا على قول من لا يشترط عليه ، وقال الدماميني فى شرح التسهيل : ولقائل أن يقول لا نسلم تعلق متى بتقول ، بل هى متعلقة بقوله تجمعنا ، فالمستبعد هو الجمع ، والظن حال ، وليس المراد متى تظن فى المستقبل أن الدار تجمعنا .فإن قيل المسئول عنه هو ما يلى أداة الاستفهام ، فالجواب أن ذلك فى الهمزة على ما فيه "[١٠٤] ، وقيل :"فالجواب أن ذلك فى الهمزة وأم وهل على ما فيه ، لأنها أحرف لا موضع لها من الإعراب ، فأما الأسماء فإنها ترتبط بعواملها أو معمولاتها فذلك هو المسئول عنه "[١٠٥]

وشرط بعضهم "ألا يعدى الفعل باللام نحو : أتقول لزيد : عمرو منطلق، لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن لأن الظن من فعل القلب وهذا قول مسموع [١٠٦] " أى بالجارحة وليس من أفعال القلوب.

هذا ، وتجوز الحكاية وإن اجتمعت الشروط ، حتى فى لغة بنى سليم لأن إعمال القول كالظن ليس متحتما فى لغتهم [١٠٧]

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- [إنّ] بعد القول

يقتضى القياس فتح الهمزة بعد «القول» العامل كالظن كما تفتح بعد الظن ، ويقتضى كسرها بعد [أتقول] على الحكاية كما تكسر بعد «القول» المحكى به ، لكن « اختلف نقل النحاة عن العرب فى ذلك ، فحكى البصريون فتحها فى لغة سليم وغيرها ، وحكى الكوفيون» فتحها فى لغة سليم وكسرها فى لغة غيرهم [١٠٨].

«وإذا وقعت [ان] خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد» جاز فتح الهمزة وكسرها ، نحو : أول قولى إنى أحمد الله ، فالفتح على تقدير : حَمْد الله [١٠٩] والكسر على الحكاية [١١٠] ، لكن لا عمل للقول فى الجملة المحكية «لأن المعنى أول قولى هذا اللفظ ، فالجملة خبر لا مفعول خلافا لأبى على ، زعم أنها فى موضع نصب بالقول ، فبقى المبتدأ بلا خبر فقدر موجودٌ أو ثابت ، وهذا المقدر يستغنى عنه ، بل هو مفسد للمعنى » لأنه يفيد أن «ذلك الأول ثابت ويقتضى بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت اللهم إلا أن يقدر أول زائدا» [١١١].

ثالثا : إعمال القول فى المفردات

المفردات التى يقع القول عليها أنواع :

الأول : المفرد الذى يؤدى معنى الجملة كالحديث والشعر والخطبة فى نحو : قلت حديثا أو شعرًا أو خطبة ، وهذا ينصب بالقول على أنه مفعول به لأنه اسم للجملة ، والجملة إذا حكيت فهى فى موضع المفعول به، فكذا ما كان بمعناها ، وقيل ينصبه القول على أنه نعت لمصدر محذوف تقديره : قولا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثانى : المفرد الذى لا يؤدى معنى الجملة لأنه ليس اسما لها وإنما المـراد به مجرد اللفظ نحو : قلت كلمة ، وهذا أجاز بعضهم إعمال القول فيه ، وجعلوا منه : ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾(الانبياء: ٦٠) [١١٢] أى يقول الناس لـه إبراهـيم ، أى يطلقـون عليه هذا الاسم ، وقال آخرون إن القول لا ينصبه، بل يحكى.

الثالـث : المفرد غير ما ذكر ، وليس فيه إلا الحكاية على أنه متم لجملة ، نحو :إذا ذقت فاها قلت طعمُ مدامة

أى طعُمـه طعمُ مدُامة [١١٣] ، فهو خبر فى هذه الرواية والمحكى بالقول جملة اسمية حذف منها المبتدأ و بقى الخبر، ويروى بنصب [طعم] والتقدير: ذقت طعمَ [١١٤] فهو مفعول به والمحكى بالقول جملة فعلية حذف منها الفعل والفاعل وبقى المفعول به.

والمفرد المسمى به الجملة – أو المؤدى معنى الجملة إذا وقع مبتدأ وكـان خبره جملة فهى بمعناه ، ولا حاجة عندئذ إلى رابط يربط بينهما ، وكذلـك إذا كـان المبتدأ مضافا لهذا المفرد نحو : كلامى لا إله إلا الله ، وأفضل الكلام لا إله إلا الله [١١٥] ، ونطقى الله حسبى . والحكم على الخبر فى هذه الأمثلة ونحوها « بأنه جملة إنما هو بحسب الظاهر أما فى الحقيقة فمفرد ... لأن المقصود بالجملة لفظها » [١١٦] ، والجملة المراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات » فنقع مبتدأ نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله كنز مـن كنوز الجنة » ، وإذا وقعت خبرًا لا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ الذى بمعناها «كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد »[١١٧].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعا : إضافة القول لمعموله

« وقد يضاف لفظ قول ، ولفظ «قائل» إلى الكلام المحكى به ، كما يضاف سائر المصادر والصفات كقوله :

قول يا للرجال يُنهض منا مسرعين الكهول والشبانا

وقوله : وأجبت قائل كيف أنت بصالح » (١١٨)

ولـيس هذا من خصائص القول بل هو كسائر المصادر والصفات وإنما ذكر هنا استكمالا للفكرة .

خامسا : زيادة القول

« ومن غريب النقل أن القول قد يجئ فى كلام العرب صلة للكلام، ولا قـول هـناك حقيقة ، تقول الفصحاء من العرب : قال الحائط فسقط ، وقالـت الـنخلة فتحركـت ، وقـد يقول الفصيح من العرب : قلت بعينه فبخصتها وقلت بحقه فمطلت ، وقلت بزيد فأكرمته » (١١٩)

وهـذا شبيه باستعمال الفعل (قام) زائدا فى بعض الأساليب نحو : قام زيد بزيارتى فقمت بإكرامه ، ولا قيام هناك حقيقة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ملخص البحث

يحـــاول هـــذا البحث أن يتعرف تأثير القول ، عاملاً ومعمولا في بعـــض المســـائل النحوية واختيارات النحويين ومن ذلك أنه يعمل ظاهرا ومضـــمرا – فـــى كلام يحكى به مذكور ، أو محذوف كله ، أو بعضه ، فيغـــنى القول عنه أو يفى المذكور من اللفظ بالدلالة على المحذوف ، وقد يقـــع عمله – كالظن – على مفعولين ،مطلقا أو بشروط ، وقد يقع تأثيره الإعـــرابى علـــى مفردات بمعنى الجمل أو بغير معناها ، أو متممة لجمل حذف بعض عناصرها.

وجمهور النحويين يعملونه – مضمرا – فى جمل إنشائية وقعت في كثير من الشواهد خبرًا أو نعتا لنكرة أو حالا أو صلة ، وهم يشترطون فى الجملـــة فى هذه المواقع أن تكون خبرية ، وتقدير القول يحقق هذا الشرط ويجعلـــه عاملا فى هذه الجمل ، واقعا فى مواقعها معمولا لغيره، ولم يقدر الـــنحاة فى هذه المواقع عاملا آخر مشتقا من مادة أخرى غير مادة القول وللقول كذلك –أثر فى بعض المسائل الخلافية بين المدرستين ، ومن ذلك.

- إجازة الكوفيين إجراء ما كان بمعنى القول مجراه فى الحكاية به ، ويمنع البصريون ذلك ويقدرون القول محكيا به
- إثبات البصريين وقوع [أنْ] مفسرة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه وينكرها الكوفيون ألبتة .
- خلافهم في [نعم وبئس] بين الاسمية والفعلية .

وغير ذلك مما تم عرضه بشيء من التفصيل في هذا المبحث ،

وبالله التوفيق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحواشى والتعليقات

١- انظـر: همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ٣٩/١، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢٧/١.

٢- الهمع ١/ ٤.

٣- السابق ٢٩/١و٣٧.

٤- السابق ١/ ٣٥.

٥- الخصـائص لابـن جـنى ، تحقيق الدكتور محمد على النجار ١٧/١، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/١و٢١ .

٦- انظر : العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، ص١٦٠و ١٦٨، وما بعدها، وقد تتبع أستاذنا فى هـذا الكتاب نظرية العامل وآثارها بعنوان : الإعراب ونظرية العامل ص١٥٩-٢٠٣.

٧- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون١٢٢/١.

٨- الخصائص ١٧/١.

٩- الهمع ٣٧/١.

١٠-شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/١.

١١-انظر : من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس ٢٧٥-٢٧٧.

١٢-انظـر : بـناء الجملـة العربية ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، ص٣١، وقـد تتـبع أسـتاذنا فى هذا الكتاب مصطلح الجملة وتطوره ص٢١-٣٢.

١٣-الخصائص ١٧/١.

١٤-السابق ٣٢/١.

١٥-السابق ١٧/١.

١٦-ارتشـاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ٢٣١٧/٥.

١٧-الخصائص ٢١/١.

١٨-السابق ٢٦/١و ٢٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٩- المراد بالجملة البسيطة فى بنائها : الجملة المكونة من فعل وفاعله [أو ما ينوب عنه] ، أو المكونة من مبتدأ وخبر « إذا لم تكن هناك جملة أخرى قائمة بوظيفة ما فيها ، وهى التى سماها النحاة : الجملة الصغرى » والمراد بالجملة المركبة :الجملة « التى تدخل فى عناصرها جملة أخرى تقوم بوظيفة ما فى بنائها ، وهى التى سماها النحويون : الجملة الكبرى». انظر : بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة ص٣٢ وما بعدها ، ومغنى اللبيب لابن هشام ٣٧٨/٢ وما بعدها.

٢٠- انظر : الهمع ٢٤٢/٢.

٢١- السابق ٢٤٣/٢ وانظر : الارتشاف ٢١٣١/٤.

٢٢- إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى ، تأليف عبد الله بن السيد البطليوسى ، تحقيق الدكتور حمزة عبد الله النشرتى ص٣٦٦.

٢٣-شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١.

٢٤-انظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٦٩/٢ وبناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة ص٣٣وما بعدها .

٢٥-انظر: بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة ٢٥٩-٢٧٩.

٢٦-معانى القرآن للفراء ٢٢٨/١و٢٢٩.

٢٧-المحتسب لابن جنى ١٠٩/١.

٢٨-انظر : مغنى اللبيب لابن هشام ٦٤٩/٢و٦٥٠.

٢٩-السابق ٥٨٤/٢.

٣٠-معروف أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب .

٣١-الهمع ١٤/٢.

٣٢-الارتشاف ١١١٥/٣.

٣٣-انظر : الهمع ٦٣/٣والمقتضب للمبرد ٢٣٨/٤.

٣٤-انظر : الهمع ١/ ١٤.

٣٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، ٤/ ٢٣٣و ٢٣٤والآية ١٠٦من آل عمران .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣٦-مغـنى اللبيـب١/٥٦ و ٥٧ ، وانظر : معانى القرآن للفراء ٢٢٨/١، والـبحر المحـيط لأبى حيان ٢٦/٣و ٢٧ ، والهمع ٤/ ٣٥٤-٣٥٦ ، والآية ٣١ من سورة الجاثية.

٣٧-انظر : المغنى ٣٦٦/٢ والآية ٣ من سورة الأنبياء .

٣٨-السابق ٣٩٩/٢، وعلى هذا الوجه تعرب (الذين) فاعلا لأسروا ، والواو حرف دال على الجمع ، أو بدلا من الواو التى تعرب فاعلا لأسرَّ ، أو مبتدأ و (أسروا) جملة خبره مقدمة.

٣٩-شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٣، وانظر : الارتشاف ١٩١٥/٤و١٩١٦

٤٠-الإنصاف فى مسائل الخلاف ١١٥/١و ١١٦.

٤١-المغنى ٥٨٥/٢.

٤٢-السابق ٢٤٦/١و٢٤٧.

٤٣-الهمع ١٨٨/٥.

٤٤-بعـض الـنحاة لا يقدر القول فى هذا الشاهد ، ويقدر الباء داخلة على موصوف محذوف والتقدير : ما ليلى بليل نام صاحبه [انظر الهمع ١٣/١].

٤٥-انظر : الإنصاف ١١٢/١ وما بعدها ، والمسالة ١٤.

٤٦-المغنى ٢/ ٦٣٤ وانظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٩٣/٢، والآيتان ٢٠ من سورة الرعد و١٢٨ من سورة البقرة .

٤٧-انظر : البحر ١/ ٥٥٨و٥٥٩.

٤٨-المحتسب ١/ ١٠٨ و١٠٩ والآية ٣من سورة الزمر.

٤٩-المغنى ٢/ ٦٣٤.

٥٠-الإنصاف ١١٦/١و ١١٧.

٥١-المغنى ٥٨٥/٢ وانظر : الارتشاف ١٩١٦/٤ والهمع ١٧٤/٥.

٥٢-شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٣.

٥٣-السابق ١٥٠/٣ وانظر : أوضح المسالك ١٦٤/١.

٥٤-المغنى ٥٨٤/٢و٥٨٥.

٥٥-الهمع ٢٩٥/١و٢٩٦.

٥٦-السابق ٢٤٥/٢.

٥٧-الارتشاف ٢١٣٠/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٥٨- انظر : المغنى ٢/٤١٥، ٤١٦و ٦٣٣، وجزء الآية ٧٧ من سورة يونس.
٥٩- انظر : بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص٣٣ وما بعدها .
٦٠- انظر : المغنى ٢/٦٠٣و ٦٠٤.
٦١- السابق ٢/٦٠٣ وجزء الآية ٢٥من سورة الذاريات.
٦٢- انظر : المغنى ٢/٦٢٩و ٦٣٠ والآيات : ٢٤ من سورة النحل و ٥٢ من الذاريات و ٢٢ من الكهف و ٤٤ من سورة يوسف على الترتيب .
٦٣- انظر : بناء الجملة العربية ص٢٦٢و٢٦٣.
٦٤- جزء الآية ٣١ من سورة إبراهيم .
٦٥- أو تهتن إلى [انظر الهمع ٤/٣٠٩]
٦٦- انظر : المغنى ١/٢٢٤-٢٢٧ و٢/ ٦٤١والكتاب ٣/٨ والهمع ٤/٣٠٩ والارتشاف ٤/١٨٥٦ والبحر ٥/ ٤١٤و٤١٥.
٦٧- انظر : الهمع ٢/٢٤٣و٢٤٤ والارتشاف ٤/٢١٢٩ والآيات ٣و٤ من سورة مريم و٤٥ من سورة هود .
٦٨- انظر : البحر ٢/ ٤١٩ و٤٢٠ والآية ١٨ من سورة آل عمران .
٦٩- البحر ٢/٤٦٥ والآية ٣٩ من سورة آل عمران.
٧٠- السابق ٨/١٧٥ والآية ١٠ من سورة القمر.
٧١- الكتاب ٣/ ١٤٣.
٧٢- انظر : الهمع ٢/٢٤٣.
٧٣- المحتسب ١/٣٢٣ والآية ٤٢ من سورة هود.
٧٤- البحر ٥/٢٢٦.
٧٥- انظر : المغنى ١/٣١و ٣٢ ، وما استحسنه ابن هشام فى تفسير الآية المذكورة هنا نسبه للزمخشرى ، وقال سيبويه إنه تفسير الخليل [انظر الكتاب ٣/١٦٢].
٧٦- الكتاب ٣/ ١٦٢.
٧٧- الارتشاف ٤/١٦٩٢.
٧٨- معانى القرآن للفراء ١/٨١.
٧٩- [أنْ] فى هذه الآية مخففة من الثقيلة ،[انظر الكتاب ٣/١٦٣]، وغلط من عدها مفسرة [انظر المغنى ١/٣١].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٨٠-المحتسب ١/١٠٨و ١٠٩.
٨١-المغنى ٢/٤١٢.
٨٢-السابق ٢/٣٩٩.
٨٣-السابق ٢/٤١٣ ويـنكر الكوفـيون [أن] التفسـيرية ألبتة وما أثبته البصـريون منها يعده الكوفيون من نوع (أن) المصدرية ويقدرون باء الجر قبله . (انظر المغنى ١/ ٣١و٣٢).
٨٤-انظر : بناء الجملة العربية :ص٧٠ وما بعدها.
٨٥-المغنى ٢/٤١٥و٤١٦ والآية ٦٥ من سورة يونس .
٨٦-شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٩.
٨٧-الكتاب ١/١٢٤.
٨٨-انظر : الهمع ٢/٢٤٥و٢٤٦.
٨٩-انظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/ ٣٧، وإذا كان الأصل : هذا مسخ بنى إسرائين فالمحذوف هو الخبر والمضاف إليه الخبر ، أى [مسـخ بنى] وليس الخبر وحده كما قال ، واللغة التى يشير إليها فى [إسـرائيل] هـى إحلال النون محل اللام ، وهى فى بنى نمير؛ أنشد الفراءَ بعضُهم هذا الشاهد هكذا :
يقول أهل السوق لما جينا هذا ورب البيت إسرائينا [انظر معانى القرآن للفراء ٢/٣٩١] وبنو نمير من فصحاء بنى أسد [انظر : شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام ص٣١]
٩٠- قـيل : الاتفاق على الشروط الثلاثة الأولى ، وأما الرابع فمختلف فيه [انظر : إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى ص ٣٦٦و٣٦٧].
٩١-هكذا وردت فى الأصل ، والصواب : فإنهم يقولون.
٩٢-انظر : الارتشاف ٤/٢١٢٧و٢١٢٨.
٩٣-الهمع ٢/٢٤٦و ٢٤٧ وانظر : الارتشاف ٤/٢١٢٨ والأشمونى ٢/٣٧.
٩٤-المغنى ٢/٦٩٣.
٩٥-انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٩و٨٠.
٩٦-السابق ٧/ ٧٩ وانظر : الكتاب ١/١٢٢.
٩٧-الارتشاف ٤/٢١٢٨و ٢١٢٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٩٨-انظـر : مـناهج البحث فى اللغة للدكتور تمام حسان ص١٦٤-١٧٠
وانظر له فى وظائف التنغيم : اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٢٦وما بعدها ، ٢٤٠ و٣٠٨ وما بعدها .

٩٩- العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ص٩٦.

١٠٠- مناهج البحث فى اللغة ١٦٦و١٦٧.

١٠١- الهمع ٢٤٧/٤ والارتشاف ٢١٢٨/٤.

١٠٢- هكذا ، وينبغى أن تقوم هذه العبارة حتى يستقيم معناها فتصير هكذا : بل استفهمه عن وقوع ظنه فى المستقبل لا عن ظنه فى الحال .

١٠٣- انظر : أوضح المسالك ٧٦/٢.

١٠٤- شرح المفصل لابن يعيش ، ٧/ ٨٠و٨١ الحاشية.

١٠٥- حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣٧/٢.

١٠٦- الهمع ٢/ ٢٤٧ والارتشاف ٢١٢٨/٤.

١٠٧- انظر : الارتشاف ٢١٢٩/٤ والهمع ٢٤٨/٢.

١٠٨- الارتشاف ٢١٢٩/٤. [وانظر : البحر ٢٨٧/١و٥١/٨].

١٠٩- الهمع ١٦٩/٢.

١١٠- الكتاب ١٤٣/٣.

١١١- المغنى ٤١٥/٢.

١١٢- «لو كان الفعل مبنيا للفاعل لنصب إبراهيم » انظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣٨/٢ ، والآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

١١٣- انظر : الهمع ٢٤٤/٢.

١١٤- انظر : الارتشاف ٤/ ٢١٣٠ و ٢١٣١.

١١٥- السابق ١١١٥/٣و١١١٦.

١١٦- حاشية الصبان ١٩٧/١.

١١٧- المغنى ٤٠٢/٢ وانظر بناء الجملة العربية ص١٠٨.

١١٨- انظر الهمع ٢٤٥/٢ والارتشاف ٤/ ٢١٢٩ و٢١٣٠.

١١٩- الارتشاف ٤/ ٢١٣١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مصادر البحث ومراجعه بعد القرآن الكريم .

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق وشـــرح ودراســـة الدكـــتور رجـــب عثمان محمد مكتبة الخانجى بالقاهرة ، ط١ سنة ١٩٩٨.

٢- إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى ، تأليف عبد الله بن السيد البطليوســـى ، تحقيق الدكتور حمزة عبد الله النشرتى دار المريخ بالرياض ، ط١ ١٩٧٩م.

٣- الإنصـــاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبـــى البركات الأنبارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٨٧م.

٤- أوضـــح المســـالك إلـــى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت (د.ت).

٥- بـــناء الجملـــة العربية ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب بالقاهر ٢٠٠٣م.

٦- تفسير البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ، دراسة وتحقيق وتعليق الشـــيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠١م.

٧- حاشـــية الصـــبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة . (د .ت).

٨- الخصـــائص لابن جنى ، تحقيق الدكتور محمد على النجار ، دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ط٢ ١٩٥٥م.

٩- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٠-العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ،للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب بالقاهرة ٢٠٠١م.

١١-اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر ط٢ ، سنة ١٩٧٩م.

١٢-الكتاب لسيبويه ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، دار الجيل، بيروت (د.ت) وطبعات أخرى .

١٣-المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق على النجدى ناصف وزميليه ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٩٤م.

١٤-المقتضب ، للمبرد ، تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٨٦هـ .

١٥-معانى القرآن للفراء ، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر ط٢ ١٩٨٠م . والثانى ط٢ سنة ١٩٨٠ عالم الكتب ، بيروت ، والثالث تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر ١٩٧٢م.

١٦-مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الشآم ، بيروت (د.ت) .

١٧-من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، بالقاهرة ط٧ سنة ١٩٩٤م.

١٨-مناهج البحث فى اللغة ، للدكتور تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ١٩٩٠م.

١٩- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٩٤م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner